

[الأصل: الإنكليزية]

بيان المؤهلات

يقدم هذا البيان وفقاً للفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا (ICC-ASP/1/Res.7) المتخذ في 9 أيلول/سبتمبر 2002.

ويُفي السيد موتو نوغوتشي تمام الوفاء بالمعايير المحددة في الفقرة 1 من القرار المذكور أعلاه، التي تنص على أن "يتحلى المرشحون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة والكفاءة في مجال حماية ضحايا الجرائم الخطيرة".

والسيد موتو نوغوتشي يتحلى بأخلاق رفيعة وحياد ونزاهة تعهد بها منذ أن بدأ مسيرته المهنية مدعياً عاماً في وزارة العدل اليابانية في عام 1985، وتم الاعتراف له بها دولياً من خلال أدائه بصفته قاضياً دولياً في دائرة المحكمة العليا في الدوائر الاستئنائية في المحاكم الكمبودية من عام 2006 إلى تموز/يوليه 2012، ثم بصفته رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا منذ كانون الأول/ديسمبر 2012.

وخلال فترة ولايته الحالية كرئيس لمجلس الإدارة، أثبت السيد نوغوتشي كفاءته العالية في مجال تقديم المساعدة إلى ضحايا الجرائم الخطيرة. وقد تولى قيادة المجلس في تعزيز البرامج المنقّدة في إطار ولاية المساعدة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمساهمة في وضع إطار قانوني وعملي للتعويضات التي تأمر بها المحكمة؛ وإذكاء الوعي بأن الصندوق عنصر أساسي لإقامة العدل في ظل نظام روما الأساسي؛ وتعزيز أنشطة الصندوق لفائدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني؛ واعتماد الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2014-2017؛ وزيادة حجم التبرعات التي تقدمها الدول الأطراف إلى مستوى قياسي، فضلاً عن تعبئة جهات مانحة جديدة منها بلده الأصلي، اليابان.

وعلى الرغم من أن رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه يقدمون خدماتهم دون مقابل، فإن السيد نوغوتشي يكرس قدراً كبيراً من وقته وطاقاته وحماسه لمهام رئاسة المجلس، ويضع نفسه دوماً رهناً بإشارة الأمانة لتلبية طلبات التوجيه التي تقدمها إلى المجلس، والتي يقوم بتنسيقها مع باقي أعضاء المجلس على وجه السرعة.

وقد أثبت السيد نوغوتشي كفاءته أيضاً في مجال تقديم المساعدة لضحايا الجرائم الخطيرة طيلة فترة ولايته لمدة ست سنوات بصفته قاضياً دولياً في الدوائر الاستئنائية في المحاكم الكمبودية، حيث بتّ في قضايا الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبت في عامي 1975 و 1979 تحت حكم نظام الخمير الحمر، وأصدر حكماً وقرارات بشأن مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم بصفقتهم أطرافاً مدنية.

وبما أنه خبير بارز في آسيا في مجال العدالة الجنائية الدولية، فقد أجرى بحثاً وألقى محاضرات على نطاق واسع متولياً مختلف المهام، مثل عمله أستاذاً في معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في آسيا والشرق الأقصى؛ ومهنيّاً زائراً لدى رئاسة المحكمة الجنائية

الدولية؛ وزميلا زائرا في كلية الحقوق بجامعة بيل، ومركز شيل لحقوق الإنسان الدولية وبرنامج دراسات الإبادة الجماعية في مركز ماكميلان للدراسات الدولية والإقليمية التابع لجامعة بيل؛ وأستاذا زائرا في برنامج الأمن الإنساني في كلية الدراسات العليا في الفنون والعلوم بجامعة طوكيو.

وعلى الصعيد المحلي، خدم السيد نوغوتشي في وزارة العدل على مدى السنوات الثلاثين الماضية، أي منذ عام 1985، ويشغل حاليا منصب المدعي العام في مكتب النيابة العامة العليا في طوكيو، حيث يتولى المسؤولية عن القضايا المعروضة على المحكمة العليا.

وبالنسبة للصندوق الاستئماني للضحايا، ستكون السنوات الثلاث المقبلة سنوات حاسمة، إذ من المتوقع أن تشهد عددا من التطورات الهامة، منها البدء في تنفيذ أول الأوامر بالتعويض التي تصدرها المحكمة، ومتابعة توسيع النطاق الجغرافي للأنشطة ليشمل بلدانا أخرى في إطار ولاية المساعدة، ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الأسس المالية للصندوق، لاسيما عن طريق تشجيع التبرعات التي يقدمها القطاع الخاص. ونظرا لرحيل عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة الموقرين الذين أكملوا فترة ولايتهم الثانية، ومنهما الرئيس السابق، فإن استمرار حضور السيد نوغوتشي في المجلس سيساعد على الحفاظ على زخمه الحالي وتماسكه الاستراتيجي.

لذا فإن السيد نوغوتشي هو أفضل مرشح لتمثيل منطقة آسيا في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في الانتخابات التي ستجريها جمعية الدول الأطراف في عام 2015.
